

Distr.: General
25 February 2016
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

أولاً - مقدمة

١- يُقدّم هذا التقرير عملاً بقراري مجلس الأمن (2015) 2238 المؤرخ 10 أيلول/سبتمبر 2015 و (2015) 2259 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2015. وهو يتناول التطورات السياسية والأمنية الرئيسية في ليبيا، ويقدم لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في البلد، ويستعرض الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا منذ صدور تقريره المؤرخ 13 آب/أغسطس (2015) S/2015/624.

ثانياً - التطورات السياسية والأمنية

٢- بالرغم من استمرار الانقسامات السياسية والمؤسسية واستمرار المواجهات المسلحة في جميع أنحاء ليبيا واتساع نطاق أنشطة الجماعات الإرهابية، أحرزت العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة وتدعمها المساعي الإقليمية والدولية بعض التقدم. وما زال عدم الاستقرار والنزاع يفاقمان معاناة السكان المدنيين في كثير من أنحاء البلد، وبخاصة في بنغازي. وكان الهجوم الانتحاري بسيارة مفخخة الذي وقع في 7 كانون الثاني/يناير في زليتن، وهو أشد الهجمات فتكاً منذ ثورة عام 2011، دليلاً



على الخطر المتنامي الذي يمثله الوجود والنفوذ المتزايد للجماعات المنتسبة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيرها من الجماعات الإرهابية.

3 - وفي 17 كانون الأول/ديسمبر، بلغت عملية الحوار السياسي منعطفاً هاماً بالتوقيع على الاتفاق السياسي الليبي في مدينة الصخيرات بالمغرب. وقد أنشئ بموجب هذا الاتفاق المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني المؤلف من تسعة أعضاء، برئاسة رئيس الوزراء المعين فايز السراج. وبعد شهر من ذلك، قدم المجلس الرئاسي اقتراحه لتشكيل حكومة الوفاق الوطني بغرض إقراره من قبل مجلس النواب. وفي 25 كانون الثاني/يناير، صوت مجلس النواب لإقرار الاتفاق السياسي، باستثناء المادة 8 من أحكامه الإضافية وطلب إلى مجلس الرئاسة أن يقدم اقتراحاً جديداً بشأن تشكيلة مجلس الوزراء، وقد فعل ذلك في 14 شباط/فبراير. وفي غضون ذلك، ما فتئت الأزمة المؤسسية الناجمة عن الادعاءات المتضاربة من جانب المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب بشأن الشرعية القانونية تقوض التقدم المحرز في العملية السياسية.

عملية الحوار السياسي

٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة المشاركة بنشاط في الجهود الرامية إلى تيسير تشكيل حكومة وحدة وطنية مدعومة بترتيبات أمنية، وذلك من أجل وضع حد للأزمة المؤسسية والنزاع المسلح. وعلى الرغم من إحراز تقدم هام بالتوقيع على الاتفاق السياسي الليبي والإعلان عن تشكيل حكومة الوفاق الوطني، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتنفيذ الاتفاق، بما في ذلك توسيع قاعدة الدعم المقدم إلى المؤسسات الانتقالية الجديدة وضمان النقل السلمي للسلطة ووضع الترتيبات الأمنية التي تمكن الحكومة من أداء عملها فعلياً من العاصمة الليبية طرابلس، وتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب الليبي.

5 - واستناداً إلى الزخم المتولد عن التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق السياسي الليبي يوم 11 تموز/يوليه في مدينة الصخيرات، واصلت البعثة العمل عن كثب مع

جميع الأطراف الرئيسية في ليبيا طوال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مرفقات الاتفاق، بما في ذلك تشكيلة المجلس الرئاسي وأولويات حكومة الوفاق الوطني، والنظام الداخلي لمجلس الدولة، وتعديل يُقترح إدخاله على الإعلان الدستوري، ومبادئ السياسة المالية والترتيبات الأمنية.

6 - وبلغ الحوار السياسي عتبة جديدة في 21 أيلول/سبتمبر، عندما توصل اتفاق جميع المشاركين في الحوار بشأن جميع مرفقات الاتفاق باستثناء قائمة أعضاء المجلس الرئاسي. وفي أعقاب اجتماع رفيع المستوى عُقد بشأن ليبيا في 2 تشرين الأول/أكتوبر، على هامش اجتماعات الجمعية العامة في نيويورك، اجتمع المشاركون في الحوار مجدداً في مدينة الصخيرات يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة تشكيلة المجلس الرئاسي. وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر، وبعد إجراء مشاورات موسعة مع المشاركين في الحوار، أُعلن عن قائمة تضم ستة مرشحين حصلوا على أوسع تأييد من المشاركين في الحوار. وأضيف في وقت لاحق ثلاثة أعضاء عقب إجراء مشاورات مع الجهات السياسية الفاعلة الرئيسية، كوسيلة لتحسين التوازن الجغرافي والسياسي.

7 - وعلى الرغم من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن قائمة المرشحين لعضوية المجلس الرئاسي، لم يُدلّ لا المؤتمر الوطني العام ولا مجلس النواب بأي تصريحات رسمية عن الاتفاق السياسي الليبي في الأشهر التي أعقبت ذلك. وعندما اجتمع المشاركون في الحوار السياسي في تونس يومي 10 و 11 كانون الأول/ديسمبر، اتفقوا على المضي قدماً بالتوقيع على الاتفاق.

8 - وفي 17 كانون الأول/ديسمبر، وقع المشاركون في الحوار السياسي، بمن فيهم نائباً رئيسي المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب، الاتفاق السياسي الليبي في مدينة الصخيرات. وعلى الرغم من أن التوقيع تم دون إقرار رسمي للاتفاق من قبل المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب، أعرب ممثلي الخاص مجدداً عن التزام الأمم المتحدة بدعم المجلس الرئاسي في معالجة شواغل جميع الأطراف المعنية وهو يشرع في عملية تشكيل

حكومة الوفاق الوطني. وشدد على أن الباب لا يزال مفتوحاً في وجه جميع الراغبين في الانضمام إلى طريق السلام.

9 - وبموازاة المسار السياسي الرئيسي، وسعيًا لتوسيع قاعدة الدعم المقدم للعملية السياسية، عقدت البعثة أيضاً اجتماعات لممثلي البلديات الليبية. فبعد حفل التوقيع في 17 كانون الأول/ديسمبر، يسّر ممثلي الخاص عقد اجتماع بين ممثلي 36 بلدية ورئيس الوزراء المعين. وفي 21 كانون الأول/ديسمبر، اجتمع ممثلو 23 بلدية في تونس لتوقيع الاتفاق بصفتهم شهود. وفي غضون ذلك، تولى أعضاء المجلس الرئاسي التسعة مهامهم وفقاً للاتفاق السياسي الليبي وفي 13 كانون الثاني/يناير قرروا إنشاء اللجنة الأمنية المؤقتة من أجل تيسير تنفيذ الترتيبات الواردة في الاتفاق السياسي الليبي.

10 - وفي 18 كانون الثاني/يناير، رشح المجلس الرئاسي حكومة للوفاق الوطني مؤلفة من 32 عضواً. ووفقاً للاتفاق السياسي الليبي، قدم رئيس الوزراء المعين تشكيلة الحكومة إلى مجلس النواب للمصادقة عليها. وفي جلسة عقدت يوم 25 كانون الثاني/يناير، صوت مجلس النواب لإقرار الاتفاق السياسي الليبي باستثناء مادة تتضمنها الأحكام الإضافية وتتعلق بالمناصب العسكرية والأمنية السامية. كما صوت مجلس النواب برفض حكومة الوفاق الوطني المقترحة وطلب إلى المجلس الرئاسي تقديم حكومة جديدة لا تزيد على 17 وزيراً. وفي 14 شباط/فبراير، قدم المجلس الرئاسي مقترحا جديدا لتشكيلة حكومة الوفاق الوطني يضم 13 وزيراً وخمسة وزراء دولة، لكي يقره مجلس النواب.

11 - وبمعزل عن المسار السياسي، أجرى وفد الحوار بمجلس النواب مناقشات مع مجموعة من النواب الراضين في مدينة الصخيرات بالمغرب في أيلول/سبتمبر. وفي 18 أيلول/سبتمبر، توصلوا إلى اتفاق أولي يسمح للراضين بالمشاركة في المرحلة الانتقالية الجديدة من داخل مجلس النواب. وواصلت البعثة تيسير المحادثات لتمكين الراضين السابقة من الانضمام إلى مجلس النواب. وفي 17 كانون الثاني/يناير، رافق ممثلي الخاص اثنين من النواب الراضين السابقين إلى اجتماع في شحات مع رئيس مجلس النواب

عقيلة صالح عيسى قويدر، لإجراء مزيد من المناقشات بشأن عقد جلسة كاملة في مجلس النواب لمناقشة مسألة إقرار حكومة الوفاق الوطني.

المساعي الإقليمية والدولية

12 - قامت البلدان المجاورة بدور هام في دعم العملية السياسية في ليبيا. فقد حضر ممثلي الخاص الاجتماع الوزاري السابع للبلدان المجاورة لليبيا في الجزائر العاصمة في 1 كانون الأول/ديسمبر. وكان هذا الاجتماع بمثابة فرصة لتبادل الآراء مع ممثلي الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية عن التقدم المحرز في عملية الحوار والتحديات المشتركة الناجمة عن الأوضاع السائدة في ليبيا.

13 - وكان للدعم الإقليمي والدولي والمشاركة الإيجابية أهمية حاسمة أيضاً في التقدم المحرز في العملية السياسية. ففي 13 كانون الأول/ديسمبر، حضر ممثلي الخاص اجتماعاً وزارياً عقد في روما حضره عدد من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، وأعرب فيه المشاركون عن دعمهم القوي للعملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة، ودعوا إلى تشكيل حكومة للوحدة الوطنية. وحضر ممثلي الخاص أيضاً اجتماعاً لكبار المسؤولين في روما في 19 كانون الثاني/يناير اتسم بتوسيع نطاق المشاركة الدولية التي أتاحت الفرصة لمجموعة أوسع من الدول الأعضاء لمناقشة خيارات الدعم الدولي المقدم لليبيا بشكل مباشر مع ممثلي اللجنة الأمنية المؤقتة.

14 - وفي 28 كانون الثاني/يناير، شارك ممثلي الخاص وقدم إحاطة في الاجتماع الخامس لفريق الاتصال الدولي المعني بليبيا الذي استضافه الاتحاد الأفريقي خلال مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات الذي عقد في أديس أبابا.

الحالة في الغرب

15 - ظلت الحالة الأمنية هشة في غرب ليبيا. ومن جراء تزايد أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والزيادة الحادة في معدلات الجريمة، انضافت مستويات

جديدة من الأخطار إلى الأوضاع الأمنية المعقّدة. وفي حين أن العديد من الجماعات المسلحة التي تسيطر على غرب ليبيا أعلنت نيتها دعم الاتفاق السياسي الليبي، فإن بعضها لا يزال موالياً لقادة المؤتمر الوطني العام وحكومة الإنقاذ الوطني التي نصّبت نفسها بنفسها. وأظهر تحالف فجر ليبيا وجود انقسامات حادة أخرى مردها الولاء السياسي والانتماء الجغرافي.

16 - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً توترات متغيّرة واندلاع أعمال عنف متفرقة بين مختلف الجماعات المسلحة في طرابلس. ففي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، هاجم لواء ثوار طرابلس مقر مجلس الوزراء في طرابلس واحتلوه. واندلعت اشتباكات في جنوب غربي طرابلس في تشرين الثاني/نوفمبر بين ميليشيا أبو سليم وجماعات مسلحة من غريان ومصراتة. وفي كانون الأول/ديسمبر، اندلع القتال في شرق طرابلس بين جماعات مسلحة محلية متناحرة خلف مقتل ما لا يقل عن عشرة أشخاص من بينهم مديون.

17 - وتبين أن ترتيبات وقف إطلاق النار المحلية المبرمة في غرب ليبيا في وقت سابق من عام 2015 كانت مرنة بما فيه الكفاية لامتصاص تصعيد المواجهات المحلية. فقد مر اتفاق وقف إطلاق النار بين الزاوية وورشفانة باختبار عسير في أواخر تشرين الأول/أكتوبر عندما تحطمت طائرة مروحية عسكرية بالقرب من الزاوية، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 15 شخصاً كانوا على متنها، من بينهم ضباط عسكريون كبار وقادة في جماعة فجر ليبيا. وأدى هذا الحادث إلى تعبئة واسعة النطاق للقوات من الجانبين. وبعد مواجهة واشتباكات متفرقة استمرت على مدى عدة أيام، أفلح وسطاء محليون في جعل الجانبين يجددان التزامهما باتفاق وقف إطلاق النار.

الحالة في الشرق

18 - طغت الاشتباكات المستمرة في شرق ليبيا على معظم الأحداث التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد دارت مواجهات في بنغازي شاركت فيها أخطاط

من الأطراف المتناحرة، من بينها القوات الموالية للواء خليفة حفتر وميليشيات الأحياء السكنية وجماعات سلفية مسلحة وألوية ثورية إسلامية، إضافة إلى الكيانات الإرهابية مثل جماعة أنصار الشريعة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

١٩- واستمر القتال بصفة خاصة بين وحدات الجيش الموالية للواء حفتر ومجلس شورى ثوار بنغازي. ولم يتمكن أي من الجانبين من تحقيق مكاسب كبيرة على الأرض. وفي منتصف أيلول/سبتمبر، شن اللواء حفتر هجوما جويا على قوات مجلس الشورى، دون أن يكون له أثر ملحوظ. وعلى الرغم من عدم وجود أرقام رسمية عن الخسائر البشرية، يعتقد بأن نحو 150 مقاتلا من الجانبين قد قتلوا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتمثلت أخطر أعمال العنف التي شهدتها بنغازي في هجوم بقذائف الهاون في منتصف تشرين الأول/أكتوبر استهدف تجمعا عاما ضد حكومة الوفاق الوطني. فقد قُتل تسعة أشخاص في هذا الهجوم، وأصيب نحو 50 آخرين بجروح.

٢٠- وفي كانون الأول/ديسمبر، شهدت أجدابيا تدهورا حادا للحالة الأمنية نتيجة لاشتباكات شملت جماعات مسلحة إسلامية مختلفة، بما في ذلك مجلس شورى ثوار أجدابيا - الذي يضم الثوار الإسلاميين وجماعة أنصار الشريعة - من جهة، وميليشيات سلفية محلية وقوات موالية للواء حفتر، من جهة أخرى. وقُتل ما لا يقل عن 23 شخصا وأصيب 60، من بينهم مدنيون، خلال عشرة أيام من القتال. وشتت طائرات مقاتلة موالية للواء حفتر غارات جوية على أهداف تابعة لمجلس الشورى في 26 كانون الأول/ديسمبر.

الحالة في الجنوب

٢١- طغى على الفترة المشمولة بالتقرير استمرار التوترات الطائفية وارتفاع مستويات الجريمة في سبها وأوباري. ففي سبها، أسهمت المواجهات بين أولاد سليمان، من ناحية، والقذافة والتبو، من ناحية أخرى، بما في ذلك زيادة حالات الثأر الطائفي، في زيادة حدة التوتر في المدينة. وزاد من تفاقم الحالة عدد من عمليات اغتيال

واختطاف مسؤولين حكوميين بدوافع سياسية. ففي تشرين الأول/أكتوبر، اختطفت مجموعات مجهولة الهوية مدير جهاز الشرطة القضائية ووكيل ديوان بلدية سبها في حادثين منفصلين.

٢٢- وفي أوباري، توقف تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الذي توصل إليه في 22 تشرين الثاني/نوفمبر في الدوحة ممثلو الطوارق والتبو عقب شكوك أثارها ممثلو التبو فيما يتعلق بزيادة القوة المكلفة برصد وقف إطلاق النار. وقد نص الاتفاق، الذي تم التفاوض عليه برعاية قطر، على وقف جميع الأعمال العدائية، وتبادل الأسرى، وإنشاء لجنة حكماء للإشراف على تنفيذ الاتفاق. ومن الأمور البالغة الأهمية التي نص عليها الاتفاق أيضا نشر قوة محايدة من قبيلة الحساونة لرصد تنفيذ الاتفاق تحت إشراف القوة الثالثة. وزادت حدة التوترات تصاعدا عندما نشبت اشتباكات بين جماعات مسلحة من التبو والطوارق في 10 كانون الثاني/يناير، لتتجدد مرة أخرى في 16 كانون الثاني/يناير. وتفيد الأنباء بمقتل تسعة أشخاص في الجولة الثانية من الاشتباكات. ونجحت جهود الوساطة التي بذلها في وقت لاحق ممثلون مجتمعون من الجانبين في تيسير نشر قوة الرصد اعتبارا من 6 شباط/فبراير.

٢٣- وأسهمت التوترات بين التبو والزواية في تأجيج التوترات القائمة في الكفرة في الجنوب الشرقي. فردا على الحصار الذي تفرضه على أحياء التبو في المدينة عناصر مسلحة من الزواية، واصلت ميليشيات التبو تطويق الكفرة، وهو ما أدى إلى إعاقة حركة السكان وإمكانية الحصول على السلع الأساسية. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا حوادث انطوت على اختطاف وقتل المدنيين من كلتا الطائفتين.

توسع تنظيم الدولة الإسلامية

٢٤- أضاف توسع تنظيم الدولة الإسلامية بعدا آخر للوضع الأمني المعقد أصلا. فقد تمكنت هذه الجماعة من إحكام قبضتها على مدينة سرت والمناطق المحيطة بها، لتسيطر بذلك فعليا على قطاع تبلغ مساحته أكثر من 250 كيلومترا مربعا. وأقامت الجماعة

بنية تحتية عسكرية شملت معسكرات تدريب ومخازن وتحصينات، بالإضافة إلى مؤسسات حكم بدائية يشار إليها باسم 'المحاكم الإسلامية' و 'الشرطة الإسلامية'. وبعد فشل انتفاضة قبيلة الفرغان بمدينة سرت في آب/أغسطس، التي قتل خلالها تنظيم الدولة الإسلامية عشرات من مقاتلي وأنصار القبيلة، لم يواجه التنظيم أي معارضة جدية في المنطقة.

٢٥- وقام التنظيم، انطلاقاً من قاعدتيه في سرت والنوفلية، بعدد من المحاولات لتوسيع نطاق سيطرته، لا سيما شرقاً في اتجاه منطقة الهلال النفطي. فقد شنت الجماعة سلسلة من الغارات على المنشآت النفطية قبل أن تشن هجوماً في أوائل كانون الثاني/يناير على المحطتين النفطيتين في السدرة ورأس لانوف، الأمر الذي أدى إلى اشتباكات عنيفة مع حرس المنشآت النفطية. وقُتل ما لا يقل عن 30 من مقاتلي التنظيم و 10 من أفراد الحرس خلال بضعة أيام من الاشتباكات نفذت فيها الجماعة الإرهابية عمليات انتحارية باستخدام سيارات مفخخة. وأضرمت النيران أثناء القتال في العديد من خزانات النفط. وعلى الرغم من أن قوات التنظيم لم تفلح في السيطرة على هذين الميناءين النفطيين، فقد نجحت في السيطرة بالكامل على بلدة بن جواد. وفي منتصف شهر كانون الثاني/يناير، هاجمت قوات التنظيم منشآت نفطية في مرادة، على بعد نحو 150 كيلومتراً جنوب رأس لانوف.

٢٦- وكثّف التنظيم أيضاً هجماته في المنطقة الغربية. فقد أسفر هجوم انتحاري بسيارة مفخخة في 7 كانون الثاني/يناير على معسكر جحفل لتدريب الشرطة في زليتن، على بعد نحو 50 كيلومتراً غرب مصراتة، عن مقتل ما لا يقل عن 59 شخصاً وإصابة أكثر من 180 آخرين، وهو ما جعله الأشد فتكاً من بين جميع الهجمات الإرهابية التي وقعت في ليبيا منذ ثورة عام 2011. وأدى هجوم بسيارة مفخخة في تشرين الثاني/نوفمبر على نقطة تفتيش بالقرب من بلدة الخمس إلى مقتل ثمانية أشخاص.

٢٧- وعلاوة على ذلك، كثّف تنظيم الدولة الإسلامية أنشطته في طرابلس وصبراتة وما حولهما. ففي أيلول/سبتمبر، هاجم التنظيم السجن التابع لقوة الردع الخاصة في مطار معيتيقة بطرابلس، وهو ما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن خمسة من أفراد التنظيم وثلاثة من الحراس. وفي صبراتة، نظّمت الجماعة عرضاً يضم أكثر من 30 مركبة في أوائل كانون الأول/ديسمبر، وأقامت نقاط تفتيش مؤقتة في الجزء الجنوبي من المدينة. وفي 19 شباط/فبراير، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها شنت غارات جوية على أهداف يشتبه في أنها تابعة لتنظيم داعش في منطقة صبراتة.

٢٨- وفي درنة، استمرت الاشتباكات بين مقاتلي التنظيم ومجلس شورى مجاهدي درنة. وتركز القتال أساساً في منطقة الفنائح والحي رقم 400 جنوب المدينة، حيث رابط مقاتلو التنظيم عقب إخراجهم من البلدة في حزيران/يونيه 2015. وشنت طائرات مقاتلة تابعة لقوات حفتر سلسلة من الغارات الجوية على مواقع التنظيم حول البلدة في كانون الأول/ديسمبر.

٢٩- وفي بنغازي، قاتلت وحدات محلية تابعة للجيش وجماعات مسلحة من الحلي عناصر ناشئة من التنظيم في مناطق مختلفة، منها الليثي. وفي أماكن أخرى في الشرق، شهدت أجدايا سلسلة من الاغتيالات استهدفت دعاة سلفيين وضباطاً عسكريين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهي اغتيالات أعلن التنظيم مسؤوليته عن عدد منها.

ثالثاً- عملية صياغة الدستور

٣٠- قامت لجنة مكونة من 12 عضواً شكلتها جمعية صياغة الدستور لإعداد مشروع أول للدستور بنشر نتائج عملها في 6 تشرين الأول/أكتوبر. وكان تشكيل اللجنة قد دفع ممثلي التبو في الجمعية إلى تعليق عضويتها احتجاجاً على استبعادها من اللجنة.

٣١- واعتُبر المشروع خطوة أولى معقولة صوب إرساء الأساس لدستور دائم. غير أن المشروع ليس فيه امتثال للقانون الدولي والمعايير الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بالأحكام المتصلة بإقامة الدولة، والفصل بين السلطات، وسيادة الدستور على سائر جوانب القانون المحلي، والحقوق والحريات، والقضاء، والمحكمة الدستورية. ومن أوجه القصور الأخرى ما يتعلق بحقوق المرأة وعدم وجود ضمانات كافية ضد الاحتجاز التعسفي والتعذيب والمحاكمة غير العادلة.

٣٢- وقامت البعثة، بعد إجرائها تحليلاً مفصلاً لمشروع الدستور، بتقديم عدد من التوصيات إلى جمعية صياغة الدستور لإدخال تحسينات عليه. وفي ضوء هذه التوصيات والشواغل الأخرى التي أثّرت داخل الجمعية، طلبت لجنة صياغة الدستور من اللجنة أن تعيد النظر في المشروع، وأن تتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل المتعلقة.

رابعاً- الأنشطة الأخرى لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

ألف- الدعم الانتخابي

٣٣- لقد صعبّ تقلب الحالة السياسية والأمنية على فريق الأمم المتحدة للدعم الانتخابي، الذي تشترك البعثة في إدارته مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تنفيذ الأنشطة المقررة لدعم المفوضية الوطنية العليا للانتخابات. ومع ذلك، فقد ظلت مكاتب الدوائر الانتخابية، البالغ عددها 17 مكتباً، مفتوحة في جميع أنحاء البلد. وركز الفريق في المقام الأول، في سياق الدعم الذي قدمه إلى اللجنة، على تنفيذ الأنشطة الرامية إلى تعزيز القدرات التقنية وإذكاء وعي كبار صنّاع القرار بالقضايا الانتخابية وإمامهم بتفاصيلها. وواصل الفريق تنسيق المساعدة الانتخابية الدولية، ويسرّ الاتصالات بين المفوضية ونظرائها في المنطقة العربية، لتبقى بذلك على تواصل مع الأوساط الانتخابية ككل في المنطقة.

باء- حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

٣٤- استمرت جميع أطراف النزاع في ليبيا في ارتكاب انتهاكات واسعة النطاق للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال القتل غير القانوني وعمليات الاختطاف وأخذ الرهائن وحالات الاختفاء القسري والتعذيب. وتحمل المدنيون وزر العديد من هذه الانتهاكات والتجاوزات، التي قد يصل بعضها إلى مستوى جرائم حرب. وواصلت البعثة الدعوة إلى وضع حد لهذه التجاوزات ومحاسبة المسؤولين عنها.

٣٥- واستمر ما يدور من قتال وقصف عشوائي للمناطق السكنية في حصد أرواح المدنيين، بمن فيهم الأطفال والعمالون في المجال الطبي، وإصابتهم بجروح، مع إلحاق أضرار بالبنية التحتية المدنية أيضا. وقد تضررت من ذلك أجدايا وبنغازي ودرنة والكفرة وورشفانة بصفة خاصة. كما أن عمليات التفجير والهجمات الانتحارية أودت بحياة العشرات من الناس، وكثير منهم من المدنيين.

٣٦- وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة في الاغتيالات السياسية، لا سيما في بنغازي وأجدايا. وقد وثقت البعثة ما لا يقل عن ست حالات استهدفت فيها مسؤولون أمنيون وسلفيون في أجدايا.

٣٧- وشهدت المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، لا سيما في وسط ليبيا، تجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان. وشملت هذه التجاوزات عمليات إعدام بإجراءات موجزة واختطافات وحالات تعذيب. فبعد ثلاثة أيام من القتال في الدائرة الثالثة بمدينة سرت بسبب الاشتباه في قيام التنظيم بقتل إمام أحد مساجد المدينة كان يجهر بمعارضته للجماعة، أفاد شهود برؤيتهم أربعة أجساد معلقة في أعمدة في أنحاء مختلفة من المدينة. وفي الفترة من 14 إلى 18 تشرين الأول/أكتوبر، أفيد بوقوع ما لا يقل عن ست حالات إعدام في سرت وشرق ليبيا، منها إعدام شخصين متهمين بالشعوذة.

٣٨- ولا تزال هناك شواغل خطيرة إزاء سلامة المحتجزين لدى التنظيم، بمن فيهم أربعة رجال من بن جواد اعتُقلوا في 4 كانون الثاني/يناير. كما طبقت هذه الجماعة حد الجلد في سرت على أشخاص منهم رعايا أجنبية بتهمة شرب الخمر، بعد أن أدانتهم "المحاكم الإسلامية" التي نصبت نفسها بنفسها. أما النساء والفتيات فقد فُرضت قيود على حرية تنقلهن دون محرم، فضلاً عن آداب لباس تشمل ارتداء النقاب.

٣٩- وأدى إصدار المؤتمر الوطني العام في كانون الثاني/يناير للقرار رقم 2 بشأن "وضع أحكام النفي والتعبئة العامة موضع التنفيذ" إلى ازدياد الشواغل المتعلقة بمحاولات الهيئة التشريعية السابقة الحد من الحريات المدنية في طرابلس وأماكن أخرى في غرب ليبيا. ومما يثير القلق بشكل خاص الأحكام التي تقيد سفر موظفي الخدمة المدنية وغيرهم من المسؤولين، وتطلب من الأحزاب السياسية أن تكشف عن المعلومات المتعلقة بالعضوية والشؤون المالية. وتقتضي أحكام أخرى من أعضاء البعثات الدبلوماسية الأجنبية إخطاراً مسبقاً بتحركاتهم، كما تقتضي مراقبة الرعايا الأجانب.

عمليات الاختطاف والتعذيب

٤٠- واصلت الجماعات المسلحة من جميع الأطراف اختطاف المدنيين على أساس هوياتهم أو انتماءاتهم الأسرية أو انتماءاتهم السياسية المتصورة. واستمر حبس المحتجزين في مرافق الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية، وقد حُرِّموا في كثير من الأحيان من الاتصال بالعالم الخارجي أو من إمكانية اللجوء إلى السلطات القضائية.

٤١- وفي شرق ليبيا، طالت عمليات الاختطاف معارضي عملية الكرامة وأفراداً متهمين بالإرهاب. ويُجهل مصير وأماكن وجود الأشخاص المقبوض عليهم من قبل مجلس شورى ثوار بنغازي، بما في ذلك الأسرى الذين أخذوا من سجن بوهديمة العسكري في تشرين الأول/أكتوبر 2014، وهناك مخاوف جدية فيما يتعلق بحياتهم وسلامتهم.

٤٢- وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة في حوادث الاختطاف الإجرامية طلبا للقدية، التي استهدفت الأطفال في بعض الأحيان، لا سيما في غرب ليبيا وجنوبها. ولا يزال الأطفال الثلاثة من عائلة الشرشاري اللذين اختطفوا في 2 كانون الأول/ديسمبر في صرمان مأسورين.

٤٣- وطيلة الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت البعثة أدلة على التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة في عدد من المرافق الرسمية وغير الرسمية في أنحاء ليبيا. ففي الشرق، شملت هذه المرافق إدارة مكافحة الإرهاب في البرسيس وبودزيرة؛ وفي سجن كوفية وقرنادة؛ ومرفق الاحتجاز بتوكرة؛ وإدارة التحقيقات الجنائية في بنغازي والمرج. وفي الغرب، شملت هذه المواقع مرفق الاحتجاز في معيتقة الواقع تحت سيطرة قوة الردع الخاصة، ومرافق الاحتجاز الخاضعة لسيطرة جماعات أبو سليم وصلاح البركي وأبو بكر الصديق وأولاد عيسى المسلحة. كما تلقت البعثة تقارير عن عدد من حالات الوفاة أثناء الاحتجاز في شرق ليبيا وغربها.

٤٤- ووقعت عدة عمليات لتبادل الأسرى والإفراج عنهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي أيلول/سبتمبر، أُفرج عن 61 رجلا في المجموع كانوا محتجزين منذ بدء النزاع في عام 2011 من سجون مصراتة. وتم الإفراج عن 51 رجلا آخرين في تبادل للأسرى بين الزاوية وورشفانة وأبو سليم في تشرين الثاني/نوفمبر.

الفئات المعرضة للخطر

٤٥- ظل المدافعون عن حقوق الإنسان عرضة لخطر العنف والتخويف. ففي آب/أغسطس، عقدت البعثة اجتماعا مدته يومان ضم مدافعين عن حقوق الإنسان وجهات فاعلة في المجتمع المدني بهدف تعزيز دورهم في الحوار السياسي الليبي وفي جهود بناء السلام.

٤٦- وظل المهاجرون وملتمسو اللجوء واللاجئون معرضين لخطر الاحتجاز المطول في ظروف غير لائقة، والتعذيب، والهجمات العنيفة، والعمل القسري، والاعتصاب

والعنف الجنسي والجنساني، والاستغلال على أيدي أفراد الجماعات المسلحة والعصابات الإجرامية وأفراد الشرطة. وتلقت البعثة تقارير عن وقوع جرمي اغتصاب جماعي لنساء مهاجرات في غرب ليبيا في تشرين الثاني/نوفمبر. وظل آلاف الرعايا الأجانب رهن الاحتجاز لارتكابهم مخالفات تتعلق بالهجرة دون أن يتسنى لهم اللجوء إلى القضاء، وذلك في مرافق خاضعة لسلطة وزارة الداخلية أو تقع مباشرة تحت سيطرة جماعات مسلحة في ظروف يرثى لها. وفي شراكة مع الهيئة الطبية الدولية، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوضع نظام للوصول إلى ثمانية من أصل 18 مركزاً من مراكز الاحتجاز التي تديرها الدولة، ولرصد تلك المراكز أسبوعياً.

٤٧- وما زال نحو 435 000 شخص من المشردين داخلياً نتيجة للنزاع الدائر منذ منتصف عام 2014 ولاستمرار انعدام الأمن. وفي 9 كانون الثاني/يناير، تعرض مخيم المشردين داخلياً من أهالي تاورغاء في مركب الألعاب الرياضية بمدينة بنغازي للقصف مرتين، مما أسفر عن مقتل شخصين وجرح ستة آخرين من بين سكان المخيم.

٤٨- وفي طرابلس، قام المؤتمر الوطني العام بتعديل أحكام قانون الأحوال الشخصية (عام 1984) المتعلقة بحقوق المرأة. وبينما تثير هذه المبادرة تساؤلات قانونية بالنظر إلى وضع المؤتمر الوطني العام، فمن شأنها أن تقيّد بشكل خاص حقوق المرأة في مسائل الطلاق وتعدد الزوجات، وأن تمهد الطريق لزواج الأطفال.

٤٩- وتعرض الصحفيون وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام لاعتداءات شملت الاختطاف والتعذيب والاعتداءات العنيفة والتهديدات الموجهة ضدهم وضد أقاربهم. وأفاد عدد من الصحفيين الذين أفرج عنهم في وقت لاحق بأنهم استجوبوا عن عملهم وانتماءاتهم السياسية وعلاقاتهم مع المنظمات الدولية.

٥٠- وبالشراكة مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون في إسبانيا، عقدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) حلقة عمل لكبار المديرين في عدد من المنافذ الإعلامية الليبية لمناقشة تزايد العنف ضد الصحفيين والإعلاميين. واختتمت

حلقة العمل بإعلان رفض خطاب الكراهية والالتزام بتنفيذ المعايير الأخلاقية والمهنية الأساسية.

العدالة الانتقالية

٥١- بناء على الالتزامات السابقة التي قطعتها بلديتا مصراتة وتاورغاء، اجتمعت لجنة مشتركة عدة مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير لمناقشة طرائق عودة المشردين داخليا من أهالي تاورغاء إلى ديارهم. وبفضل جهود التيسير التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، اتفق الجانبان على خريطة طريق تتضمن الخطوط العريضة لأحكام العودة الطوعية والأمنة للمشردين من أهالي تاورغاء. كما نصت الوثيقة المؤرخة 18 كانون الأول/ديسمبر على التدابير المتعلقة بجبر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ومساءلة الجناة، والأحكام المتعلقة بالأمن، وإعادة إعمار تاورغاء والمناطق التي لحقها الدمار في مصراتة.

٥٢- وبدأت في تشرين الثاني/نوفمبر محاكمة الساعدي القذافي، الذي اتُّم بإصدار أمر بقتل لاعب كرة القدم بشير الرياني في عام 2006. وأظهر تسجيل فيديو صدر في آب/أغسطس السيد القذافي في سجن الهضبة وهو يتعرض لاعتداء جسدي ويُرغم على مشاهدة اثنين من المحتجزين أثناء تعرضهما للضرب فيما يبدو. وأعلن الادعاء عن إجراء تحقيق، وأكد في معرض رده على تعقيب البعثة وقوع اعتقالات، دون تقديم مزيد من التفاصيل.

٥٣- أما قضية 32 من المسؤولين السابقين في نظام القذافي الذين أدانتهم محكمة الجنايات في طرابلس في تموز/يوليه 2015 في إجراءات لم ترق إلى المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، فهي لا تزال معروضة على محكمة النقض بعد الطعون التي قدمها محامو هؤلاء المسؤولين. وحوكم سيف الإسلام القذافي، نجل معمر القذافي، وحُكم عليه بالإعدام غيابيا بينما كان لا يزال معتقلا من قبل إحدى الجماعات المسلحة في الزنتان. وواصل المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الحث على تسليمه إلى المحكمة.

النظام القضائي والجناي

٥٤- لقد ظل استمرار القتال وانعدام الأمن يعيق المحكمة في أداء مهامها، لا سيما في سرت ودرنة وبنغازي. ففي 29 كانون الأول/ديسمبر، أعلنت النيابة العامة في مدينة شحات تعليق مهامها عقب هجوم على مبانيها من قبل رجال مسلحين. وظلت الاغتيالات وعمليات الاختطاف وغير ذلك من الهجمات العنيفة تستهدف موظفي القضاء.

٥٥- وفي مبادرة اعتُبرت إلى حد كبير محاولةً لتسييس السلطة القضائية، قام المؤتمر الوطني العام بتعيين 36 من القضاة الجدد في المحكمة العليا. وهذا أكبر عدد من التعيينات في هذه المحكمة منذ عام 2011.

٥٦- وحملت الاشتباكات التي وقعت بين الجماعات المسلحة في تاجوراء في 14 كانون الأول/ديسمبر موظفي السجن باء في تاجوراء على إجلاء 364 سجيناً حفاظاً على سلامتهم. وقد فر العديد منهم أثناء عملية الإجلاء، ولا يزال 226 من السجناء طلقاء. ولم يعد مبنى السجن نفسه صالحاً للاستعمال.

٥٧- وفي تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت البعثة اجتماعاً لمديري السجون الليبية في تونس. وضم الاجتماع 14 من مديري السجون في جميع أنحاء ليبيا، واعتمد الحاضرون مدونة للأخلاق والسلوك. وفي كانون الأول/ديسمبر، نظمت البعثة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حلقة عمل في عمّان لفائدة موظفي السجون الليبية بهدف تعزيز مبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون.

جيم - قطاع الأمن

الدعم المقدم للتخطيط الليبي للترتيبات الأمنية المؤقتة

٥٨- من المجالات الرئيسية التي ينصب عليها تركيز مشاركة البعثة فيما يتعلق بالمسائل الأمنية وضع خطة لتنفيذ الترتيبات الأمنية المبينة في الاتفاق السياسي الليبي. ومن عناصر ذلك تقديم المشورة بشأن وضع خطة أمنية لطرابلس، بما فيها الخيارات المتاحة فيما يخص انسحاب الجماعات المسلحة وإعادة تفعيل الجيش الليبي والمؤسسات الأمنية؛ ووضع خطة شاملة لإشراك طائفة واسعة من الجهات الأمنية الليبية؛ ووضع فهم مشترك للمسار الأمني في الحوار السياسي الذي يديره المجتمع الدولي؛ وتقديم المشورة إلى مجلس الرئاسة بشأن وضع المسار الأمني؛ وتقديم المشورة بشأن إعادة تنظيم الجيش الليبي وتحديثه.

٥٩- وشكل تعيين مجلس رئاسة اللجنة الأمنية المؤقتة في 13 كانون الثاني/يناير معلما هاما. وبمساعدة من البعثة، يتوقع أن تضع اللجنة خطة مفصلة لتحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في إقامة حكومة الوفاق الوطني في طرابلس. ويعتبر ذلك خطوة أولى نحو التصدي بفعالية للقضايا الأساسية الأخرى التي تتصل بالحالة في بنغازي والجهود الرامية إلى مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

٦٠- وأجرت البعثة، وفقا لاستراتيجية المشاركة التي وضعتها في وقت سابق من عام 2015، اتصالات مع طائفة واسعة من الجماعات المسلحة الليبية بشأن الترتيبات الأمنية المؤقتة. وركزت المناقشات على أربع مسائل رئيسية، ألا وهي كفالة التزام قوي بالترتيبات الأمنية المؤقتة وتفعيلها عن طريق اللجنة الأمنية المؤقتة، وتجميع الأسلحة، وتناول دور الجماعات المسلحة في المستقبل، وإعادة تنظيم الجيش الليبي وتحديثه.

٦١- وفي موازاة ذلك، قدمت البعثة إلى مجلس الرئاسة الدعم التقني والمشورة فيما يتعلق بالمسار الأمني في الحوار السياسي. وتركز ذلك في المقام الأول على تطوير وتطبيق مفهوم الأمن الذي تركز عليه الترتيبات الأمنية المؤقتة، وتنسيق المساعدة الدولية بشأن المسائل الأمنية.

٦٢- ومن المسائل الرئيسية التي استهدفتها جهود البعثة مشاركة المجتمع الدولي في المسار الأمني. وقد اضطلع بهذه المهمة بفضل المشاركة المستمرة لممثلي المجتمع الدولي، بوسائل منها التخطيط المشترك وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات. وأتاحت الاجتماعات الدولية التي عقدت في روما يومي 12 و 13 كانون الأول/ديسمبر ويومي 18 و 19 كانون الثاني/يناير منبرا تمس الحاجة إليه من أجل التأكيد على الحاجة الملحة إلى تنسيق الدعم الدولي وتعديله بما يلبي الاحتياجات الأمنية العاجلة لحكومة الوفاق الوطني.

٦٣- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعربت البعثة عن ترحيبها بعزم مجلس الرئاسة على معالجة المسائل المتعلقة بإعادة تنظيم الجيش الليبي وتحديثه، وعن تأييدها لذلك. وقد أحرز مجلس الرئاسة على وجه الخصوص تقدما في وضع مفهوم النهج التدريجي، الذي ينظر أولا إلى التركيز على الترتيبات الأمنية الانتقالية، ثم إعادة تنظيم الجيش الليبي، وأخيرا تحديثه في نهاية المطاف. ومع مرور الوقت، سوف تتطلب إعادة تنظيم الجيش الليبي وتحديثه قدرا كبيرا من الدعم من جانب البعثة والمجتمع الدولي، ونفس الشيء ينطبق على تعزيز قوات الأمن الداخلي، بما في ذلك الشرطة.

إدارة الأسلحة والذخيرة

٦٤- لقد قامت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بتيسير المناقشات بين الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام وعدد من المجالس البلدية الليبية من أجل الشروع في إجراء دراسات استقصائية غير تقنية لتقييم العمل المطلوب لإتاحة عودة أهالي القوالميش وتاورغاء كل إلى موطنه الأصلي. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الدائرة ثلاث دورات تدريبية متقدمة بشأن التخلص من الذخائر المتفجرة لفائدة 50 فردا في هيئة السلامة الوطنية، وواصلت التوعية بالأخطار للحد من الخطر الذي يتعرض له المدنيون الذين يعيشون في المناطق الملوثة بالمتفجرات من مخلفات الحرب.

٦٥- وتقوم دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أيضا بتنفيذ مشروع تجربي للترويج لنهج متوازن بين الجنسين إزاء مراقبة الأسلحة الصغيرة، تركز فيه على التوعية والتثقيف في مجال خفض المخاطر. وفي ضوء الانتشار الواسع النطاق للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة، سيبنى المشروع قدرة المرأة الليبية على التوعية بالمخاطر الكبيرة المرتبطة بهذه الأسلحة والذخائر داخل مجتمعاتها المحلية. ويجري الاضطلاع بالمبادرة بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

دال- تمكين المرأة

٦٦- واصلت البعثة أيضا تنفيذ ودعم أنشطة ترمي إلى تعزيز مشاركة المرأة في العملية السياسية. وفي الفترة من 26 إلى 28 آب/أغسطس، يسرت البعثة عقد اجتماع في تونس لنساء ليبيا من مختلف الانتماءات السياسية والمناطق والمجموعات الثقافية والعرقية في البلد. واتفقت المشاركات على توصيات بشأن إدراج أحكام جنسانية في الاتفاق السياسي الليبي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، في جنيف، يسرت البعثة عقد اجتماع لممثلات المرأة الليبية بهدف وضع خطة سلام لليبيا. وكان ممثلي الخاص يتواصل باستمرار مع المشاركين في العملية السياسية للتشجيع على تحسين تمثيل الجنسين. وفي 11 كانون الثاني/يناير، أعلن دعمه القوي لدعوة أطلقتها قيادات الجماعات النسائية والناشطات المجتمعات في مدينة تونس لتحديد حصة للمرأة نسبتها 30 في المائة في حكومة الوفاق الوطني.

هاء- تنسيق المساعدة الدولية

٦٧- اقترحت البعثة هيكلًا جديدًا لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى ليبيا، من شأنه أن يعكس أولويات حكومة الوفاق الوطني على النحو المبين في الاتفاق السياسي الليبي. ووضع المقترح بالتشاور الوثيق مع المجتمع الدولي وأصحاب المصلحة الليبيين. وبعده،

قدم المقترح، إلى جانب مصفوفة منفصلة تبين عروض المساعدة التي جرى التعهد بتقديمها، إلى مجلس الرئاسة لينظر فيه.

٦٨- ووفر التقدم المحرز في عملية الحوار السياسي الليبي وتوقيع الاتفاق السياسي الليبي الذي تلا ذلك زخماً متجدداً للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والجهات الدولية الأخرى والتي تتركز على الإنعاش وعملية الانتقال بعد انتهاء النزاع في ليبيا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تشاركت البعثة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، في إنشاء منتدى الخبراء الليبي للتعاون الإنمائي. ومن المتوقع أن يشكل المنتدى منطلقاً للعمل المركز المتعلق بالمسائل ذات الأولوية التي تؤثر في أداء وظائف الحكومة والإنعاش وعملية الانتقال بعد انتهاء النزاع. وعلاوة على ذلك، سيساعد المنتدى في إضفاء الطابع المؤسسي على الحوار المتعلق بالتنمية الوطنية في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع في ليبيا وفي اقتراح خيارات واستراتيجيات للسياسات الاجتماعية-الاقتصادية تدعم صياغة خطة التنمية المتكاملة الوطنية طويلة الأجل لليبيا. وعقد المنتدى اجتماعات في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر في مدينة تونس.

واو- المساعدة الإنسانية

٦٩- إدراكاً لضرورة زيادة حجم الاستجابة الإنسانية في ليبيا، أطلق الفريق القطري للعمل الإنساني في تشرين الثاني/نوفمبر خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2016. وتهدف الوثيقة إلى التكيف مع بيئة عمل غير مستقرة ومتقلبة وتعبئة استجابة تصمم لإيصال المساعدة إلى الأماكن ذات الاحتياجات الأكبر وحيث يكون التأثير في أقصاه. ومن أصل احتياجات التمويل البالغة 165 600 000 دولار، لا تمول الخطة إلا بنسبة 2.2 في المائة. وحدد ما يقرب من 2.44 مليون شخص باعتبارهم محتاجين إلى الحماية وإلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية.

٧٠- وتشير الأرقام الواردة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن عدد المرشدين داخليا في ليبيا قد ازداد إلى قرابة 435 000 شخص، منهم 290 000 من النساء والأطفال. ومن بين هؤلاء المرشدين داخليا، يوجد 146 275 شخصا في شرق ليبيا (275 117 شخصا في بنغازي فقط)، في حين يوجد الباقون، وعددهم 288 725 شخصا، في الجزء الغربي والجزء الجنوبي الغربي من ليبيا، وذلك أساسا في طرابلس وحولها. وقد أفضى توسيع نطاق سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والعمليات العسكرية في أجدابيا إلى نشوء نمط من التشرذم الداخلي المتكرر من سرت وبن جواد وأجدابيا إلى مناطق أخرى، لا سيما طرابلس ومصراتة وبنى وليد وترهونة.

٧١- وفي تشرين الأول/أكتوبر، استأنفت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنشطة تسجيل طالبي اللجوء الجدد في جميع أنحاء ليبيا. وتستضيف ليبيا حاليا ما يقرب من 100 000 من اللاجئين وطالبي اللجوء، منهم 36 868 شخصا سجلوا أنفسهم لدى المفوضية.

٧٢- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت المنظمة الدولية للهجرة المساعدة إلى 167 2 أسرة مشردة داخليا و 5 206 مهاجرين ممن أنقذوا في البحر أو احتجزوا أو من المقيمين بشكل غير نظامي في ليبيا. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد 439 مهاجرا من 12 بلدا مختلفا من المساعدة الإنسانية للعودة إلى بلدانهم الأصلية.

٧٣- ووصل ما مجموعه 37 695 من اللاجئين والمهاجرين إلى إيطاليا بالقوارب من القارة الأفريقية بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر، معظمهم من الشواطئ الليبية. وفي الفترة من أواخر آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر، قام خفر السواحل الليبي باعتراض أو إنقاذ أكثر من 600 7 شخص، منهم 434 امرأة و 70 طفلا. وأبلغ عن موت حوالي 3 700 شخص أو فقدانهم في البحر الأبيض المتوسط. وأنشئت آلية ليبية مشتركة بين الوزارات لتبادل المعلومات، ضمت أيضا الهلال الأحمر الليبي، لتحسين استجابة ليبيا للقوارب التي تواجه محنا قبالة سواحلها.

٧٤- ولا تزال ليبيا بلدا للمرور العابر للمهاجرين ومقصدا لهم في آن واحد، على الرغم من الحالة الأمنية الصعبة. ووفقا لأرقام المنظمة الدولية للهجرة، تستضيف ليبيا حاليا ما يقرب من مليون مهاجر، معظمهم من بنغلاديش والسودان ومالي ومصر والنيجر ونيجيريا وغيرها من بلدان جنوب الصحراء الكبرى وغرب أفريقيا. ويضع الوجود الواسع النطاق للمهاجرين والمشردين داخليا في ليبيا نتيجة للنزاع الجاري عبئا كبيرا على المجتمعات المحلية المضيفة.

٧٥- ويقدر أن 682 000 من الليبيين، معظمهم من المشردين داخليا، يفتقرون إلى سبل الوصول الكافية إلى مياه الشرب المأمونة والنظافة الصحية وخدمات الصرف الصحي، وهو ما يتسبب في نشوء مخاطر صحية جسيمة. ووفرت اليونيسيف سبل الحصول على خدمات الصرف الصحي إلى حوالي 1 700 أسرة مشردة.

٧٦- ولا يزال قطاع الصحة يتأثر بشدة من جراء محدودية الموارد المالية وانعدام إمكانية الوصول إلى المستشفيات والمرافق الصحية وإغلاقها، بالإضافة إلى حالات النقص الحاد في الأدوية المنقذة للحياة. وقدمت منظمة الصحة العالمية شحنات كبيرة جدا من الأدوية واللوازم المنقذة للحياة إلى طرابلس والبيضاء وزليطن وبنغازي. وأرسلت مجموعات مواد إسعاف المصابين ومجموعات اللوازم الصحية لحالات الطوارئ إلى زليطن بعد الهجوم بالقنابل الذي وقع في كانون الثاني/يناير. وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، قدمت منظمة الصحة العالمية الدعم لوضع استراتيجية وطنية بشأن الصحة الإنجابية وصحة الأمهات والأطفال وحديثي الولادة والمراهقين.

٧٧- وعلى الرغم من التمويل المحدود، واصل برنامج الأغذية العالمي تقديم المساعدة الغذائية التي تلمس الحاجة إليها إلى أشد فئات السكان ضعفا والسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في ليبيا. ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2015، وزع برنامج الأغذية العالمي أغذية إلى 102 000 شخص في غرب وجنوب ليبيا وإلى حوالي 78 000 مستفيد في بنغازي وحوها.

٧٨- واستنادا إلى تقييم أجرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر، يبرز تدهور الخدمات البيطرية خطر تفشي أمراض الحيوان العابرة للحدود. وفي كانون الأول/ديسمبر، بدأت منظمة الأغذية والزراعة تقديم المساعدة لاستجابة السلطة الزراعية الليبية لتفشي حالة إنفلونزا طيور كشف عنها في أواخر أيلول/سبتمبر.

٧٩- وخلص تقييم متعمق أجري بدعم من اليونيسيف إلى أن 65 في المائة من الأطفال الـ 1 600 الذين شملهم التقييم في مخيمات للمشردين داخليا أبدوا أعراضا متوسطة وشديدة لما بعد الإجهاد، نظرا لأن الكثيرين شردوا قسرا وهم يقاسون من جراء دمار الهياكل الأساسية أو فقدان أفراد الأسرة أو الأصدقاء. وقدمت اليونيسيف وشركاؤها دعما نفسيا اجتماعيا إلى 6 000 من الفتيات والفتيان في ثمانية أماكن ملائمة للأطفال. وتزايدت الشواغل المتعلقة بحماية الطفل زيادة كبيرة منذ تصعيد النزاع في ليبيا في عام 2014.

٨٠- وبينما تكثف اليونسكو وغيرها من الشركاء الدوليين الدعم والتدريب المقدمين فيما يتعلق بإدارة حالات الطوارئ المتعلقة بالمتاحف والأصول الثقافية وحمايتها، تتزايد إعاقة قدرة المؤسسات الوطنية المعنية وشركائها على الاستجابة بفعالية من جراء انتشار عدم الاستقرار وانعدام الحوكمة الفعالة على نطاق واسع.

خامسا- نشر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

٨١- بسبب الظروف الأمنية في ليبيا، لا يزال أغلب موظفي البعثة الدوليين منتشرين في مدينة تونس، حيث أنشأت البعثة مقرا مؤقتا. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر، كان ينشر ما مجموعه 169 من موظفي البعثة الدوليين والوطنيين ومن الأفراد المقدمين من الحكومات في مدينة تونس. وبالإضافة إلى ذلك، كان لدى البعثة ثلاثة موظفين في المقر و 11 موظفا في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا.

٨٢- وفيما يتعلق بوجود البعثة في تونس، أبرمت الأمم المتحدة وحكومة تونس اتفاقاً بشأن النقل المؤقت للبعثة في حالات الطوارئ إلى البلد، لضمان أن تتمكن البعثة من الاستمرار في الاضطلاع بولايتها من هناك .

٨٣- وفي الفترة من 11 إلى 16 كانون الثاني/يناير، قامت بعثة لتقييم الاحتياجات بزيارة مدينة تونس وطرابلس. وطلب إلى بعثة تقييم الاحتياجات أن تنظر على وجه التحديد في شروط خدمة موظفي البعثة وسلامتهم في مدينة تونس واحتياجات البعثة في مجال الطيران والخيارات المتعلقة بإعادة إنشاء وجود دائم صغير للبعثة في طرابلس. وتضمنت التوصيات الرئيسية التي خرجت بها بعثة تقييم الاحتياجات إعادة تقييم الترتيبات المتعلقة بالموظفين؛ وتطبيق تدابير من أجل تحسين أمن المنطقة المحيطة ببناء البعثة في مدينة تونس ومواصلة البحث عن مرافق أخرى؛ وتنفيذ أحد الخيارين المقترحين لزيادة الدعم الجوي؛ وإجراء استعراض لوحدة خدمات الحماية. وقامت بعثة تقييم الاحتياجات أيضاً بتقييم المواقع الممكنة في طرابلس وقدمت تقييمها للأخطار والمنافع المتعلقة بكل خيار، وأوصت بأن تتبع البعثة نهجاً تدريجياً بشأن عودة الموظفين إلى طرابلس: نشر أولي لفريق فني صغير ترافقه عناصر دعم وأفراد أمن مسلحون تابعون للأمم المتحدة، ومرحلة ثانية تشمل وجود الممثل الخاص للأمين العام وكبار مسؤولي الأمم المتحدة. وحذرت بعثة تقييم الاحتياجات من أن اتباع هذا النهج سيكون مشروطاً بنشر وحدة حراسة تابعة للأمم المتحدة، واقترحت البدء باتخاذ إجراءات فورية لإنشاء وحدة حراسة، بما يشمل، على وجه الاستعجال، إجراء تقييم للمخاطر الأمنية بقيادة مستشار الأمن الأول.

سادساً- السلامة والأمن

٨٤- ظلت الحالة الأمنية العامة في جميع أنحاء ليبيا شديدة التقلب وأفسدها عدد من الحوادث الكبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وظلت تحدث هجمات إرهابية وعمليات اختطاف وحوادث أمنية أخرى ضد الأجانب بشكل عام، مستهدفة المجتمع

الدولي على وجه التحديد. وقام مقاتلون باستهداف واختطاف دبلوماسيين ومواطنين أجانب من أجل الحصول على فدية أو المطالبة بالإفراج عن مقاتلين تحتجزهم حكومات أجنبية. وقامت جماعات متطرفة عنيفة أو عصابات إجرامية بإعدام عدد من المواطنين الأجانب أو اختطافهم من أجل الحصول على مكافأة مالية.

٨٥- وفي 31 آب/أغسطس، في طرابلس، انفجر جهاز متفجر مرتجل محمول على مركبة خارج مباني شركة مليتة للنفط والغاز. وفي 8 أيلول/سبتمبر، في طرابلس، اعتدى أفراد من الميليشيات بدنيا على أحد الموظفين المحليين في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لأسباب تتعلق بحادث سيارة. وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر، في مصراتة، انفجر جهاز متفجر في القنصلية التركية. ووقع انفجار آخر في نفس المكان بعد بضعة أيام. وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر، اختطف مسؤولان في السفارة الصربية أثناء هجوم على قافلتهما التي كانت في طريقها إلى الحدود التونسية. وفي 14 كانون الأول/ديسمبر، في طرابلس، اختطف مهاجمون مجهولو الهوية مدير مستشفى من مالطة. وفي 12 كانون الثاني/يناير، في زوارة، هاجمت مجموعة مسلحة مجهولة الهوية مجمع شركة مليتة للنفط والغاز.

سابعاً- الجوانب المالية

٨٦- بلغ مجموع الموارد المعتمدة للبعثة للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2016 ما قدره 41 181 500 دولار، وهو مبلغ وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها 70/249 ألف-جيم.

ثامناً- ملاحظات وتوصيات

٨٧- شكل توقيع الاتفاق السياسي الليبي في 17 كانون الأول/ديسمبر خطوة هامة إلى الأمام في الحوار السياسي الليبي، وفي سياق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لوضع

حد للأزمة المؤسسية والنزاع العسكري اللذين ألحقا دمارا بليبيا وبشعبها. ويعود الفضل في نجاح عملية الحوار في جزء كبير منه إلى ما تحلى به جميع المشاركين في الحوار السياسي الليبي من شجاعة والتزام وتصميم من أجل إعادة توحيد بلدهم وتجنيد مواطنيهم المزيد من إراقة الدماء والمعاناة. ويتيح الاتفاق السياسي الليبي إطار عمل للشعب الليبي من أجل تحقيق الفرص التي أتاحتها الثورة الليبية لعام 2011، لا سيما فيما يخص بناء دولة ديمقراطية تقوم على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

٨٨- وإنني أشعر بالتفاؤل إزاء القرار الذي اتخذته مجلس النواب للموافقة من حيث المبدأ على الاتفاق السياسي الليبي والمجلس الرئاسي المنبثق عنه. وإلى جانب الخطوات المتبعة لمعالجة الانقسامات الداخلية في الهيئة التشريعية، أبان الممثلون المنتخبون في ليبيا عن عزم كبير على المضي في سبيل الوفاء بمسؤولياتهم تجاه بلدهم وشعبهم بعد شهور من الغموض السياسي. وقد شكل أيضا قيام المجلس الرئاسي في 14 شباط/فبراير بترشيح قائمة جديدة من الوزراء لتعيينهم في حكومة الوفاق الوطني خطوة إيجابية إلى الأمام. وأغتنم هذه الفرصة لكي أذكر جميع الأطراف بأن قدرة ليبيا على فتح صفحة جديدة في انتقالها إلى مزيد من الاستقرار والأمن يتطلب الالتزام بدعم الاتفاق السياسي الليبي شكلا ومضمونا. وتمشيا مع قرار مجلس الأمن 2259 (2015)، سيؤدي التنفيذ الكامل لجميع الأحكام ذات الصلة من هذا الاتفاق الذي وقعه الأطراف في الصخيرات في 17 كانون الأول/ديسمبر دورا أساسيا في هذا الصدد.

٨٩- وعلى الرغم من إحراز تقدم ملموس، لا يزال الكثير من الغموض يكتنف المستقبل السياسي في ليبيا. ولا يزال العديد من القادة السياسيين والعسكريين يعترضون على الجهود المبذولة من أجل المضي بالبلد إلى المرحلة التالية من انتقاله الديمقراطي. ويجب أن يظل الباب مفتوحا أمام جميع الأطراف للانضمام إلى العملية السياسية. ويتطلب الطريق إلى تحقيق السلام والأمن والازدهار على نحو دائم ومستدام تضافر جهود جميع الأطراف والتزامها بشكل جماعي بوضع المصالح الوطنية الليبية فوق كل الاعتبارات الأخرى. ويجب على القادة السياسيين في ليبيا أن يتحملوا المسؤولية عن مستقبل بلدهم. ويجب عليهم أيضا أن يوضحوا لجميع الجهات الفاعلة في الميدان أن

استمرار أعمال العنف والاختطاف وإصدار بيانات سافرة لتخويف من يسعون إلى المضي قدماً بالاتفاق السياسي الليبي أمر غير مقبول .

٩٠- ويشكل أيضاً التقدم المحرز نحو استئناف الانتقال الديمقراطي في ليبيا عاملاً حاسماً في المعركة ضد قوى الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف. ومن دواعي القلق البالغ تمكّن جماعات من قبيل تنظيم داعش بسهولة نسبية من توسيع مجالات سيطرتها وتأثيرها على مدى الأشهر القليلة الماضية. وإنني أحث جميع الأطراف على مضاعفة جهودها من أجل إزالة الفراغ السياسي والأمني الناشئ عن غياب مؤسسات حكومية موحدة، الأمر الذي يسمح للجماعات الإرهابية بتوطيد وجودها وبتشكيل خطر مباشر بشكل متزايد على ليبيا والمنطقة. والتطورات الجارية في أماكن أخرى من المنطقة هي تذكير واضح بأهمية عامل الوقت، وبأنه ما لم يُحرز تقدم سريع في تشكيل جبهة سياسية وأمنية موحدة في ظل سلطةٍ دولةٍ ليبية موحدة، قد تكون المعركة ضد الإرهاب معركة خاسرة. وتقع على عاتق القادة الليبيين من جميع الأطراف مسؤولية إنقاذ بلدهم والأجيال المقبلة من ويلات الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف.

٩١- ويتواصل النزاع العسكري بلا هوادة في مختلف أنحاء البلد، ولا يزال مئات الآلاف من المواطنين الليبيين العاديين يتحملون العواقب المروعة للأزمة الإنسانية. وقد تشرد زهاء نصف مليون شخص، ويعاني العديد منهم من نمط التشرد المتكرر. ويفتقر مئات الآلاف من الليبيين إلى المرافق الأساسية، بما في ذلك الفرص الكافية للحصول على مياه الشرب المأمونة والنظافة الصحية وخدمات الصرف الصحي. وأناشد المجتمع الدولي، باسم الفئات الأضعف في ليبيا، القيام على وجه السرعة بتوفير موارد لخطّة الاستجابة الإنسانية التي تعاني نقصاً في التمويل، لكي يتسنى تقديم الإغاثة إلى نحو 2.44 مليون شخص ممن يعدون بحاجة إلى الحماية والمساعدة الإنسانية.

٩٢- ولم تلق النداءات المتكررة التي وجهها ممثلي الخاص والوكالات الإنسانية الدولية للتوصل إلى وقف لإطلاق النار لأغراض إنسانية آذاناً صاغية، لا سيما في مدينة بنغازي، التي كابدت قدراً مهولاً من الدمار والخسائر في الأرواح. وببساطة، لا مبرر

لهذا التمادي في منع حصول المجتمعات المحلية التي تعيش في ظروف بائسة على مواد الإغاثة التي تشتد الحاجة إليها لأغراض إنسانية.

٩٣- وعلاوة على ذلك، لا يزال النزاع يتسم بانتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وإنني أدعو السلطات الليبية وكل من يحظى بسيطرة فعلية على أرض الواقع إلى وضع حد لهذه التجاوزات. كما أشجع الزعماء السياسيين والقادة العسكريين على أن يعلنوا للجمهور أن كل هذه الأعمال لن يجري التسامح معها من الآن فصاعدا وأن المسؤولين عنها سيخضعون للمساءلة. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن تقوم الحكومة الليبية الجديدة بتطوير قدرات نظام العدالة الوطني على سبيل الأولوية. وأحث أيضا المجتمع الدولي على توفير الموارد التي طلبها المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية من أجل التحقيق في جرائم الحرب والجرائم الأخرى بموجب القانون الدولي في ليبيا.

٩٤- وتذكّر الأطراف المشاركة في الأعمال القتالية الجارية بأنها تتحمل المسؤولية عن وضع كافة التدابير اللازمة لتفادي الخسائر في أرواح المدنيين ومنع وقوع إصابات في صفوف المدنيين وإلحاق أضرار بالمنشآت المدنية. ويجب أن تكف هذه الأطراف على الفور عن جميع الهجمات العشوائية والهجمات المباشرة التي تشنها على المدنيين، وأن تكفل حماية المستشفيات والمرافق الطبية المدنية والأفراد المدنيين، وأن تضمن إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى المجتمعات المحلية المحتاجة. وعلى نفس المنوال، لا يمكن إيجاد أي تبرير لاختطاف المدنيين على أساس الانتماءات القبلية أو الأسرية أو السياسية. ويجب الإفراج عن هؤلاء فورا ودون قيد أو شرط.

٩٥- ولا يمكن قبول استمرار التعذيب وغير ذلك من أشكال سوء المعاملة في مرافق الاحتجاز. وأود أن أذكر جميع الأطراف المعنية بقوة بالتزامها بالوفاء بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما أدعو تلك الأطراف إلى أن تكفل وضع تدابير لمنح جميع المحتجزين الفرصة الكافية للاتصال

بالأقارب والمحامين، وأن تكفل تفعيل مبادئ المحاكمة وفق الأصول القانونية أو اتخاذ الخطوات اللازمة لإطلاق سراحهم.

٩٦- ولا يزال النزاع الدائر في ليبيا واستمرار غياب سلطة فعلية للدولة يلحقان خسائر فادحة بالمجتمعات المحلية في جنوب ليبيا. وقد أدت سنوات من الإهمال والتهميش المنهجين من جانب السلطات المركزية إلى زيادة مستويات توطن الجريمة وتنامي العنف السياسي واستمرار التوتر المجتمعي والتنافس فيما بين الجماعات المنافسة على الموارد. وزاد من تفاقم الحالة الراهنة ضعف وسائل مراقبة الحدود أو غيابها تماما، وهو ما أتاح على نحو غير مسبوق تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين، مما شكل ضغطا هائلا على المجتمعات المحلية المضيفة في الجنوب، التي تكافح أصلا من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة بها.

٩٧- وإنني ألاحظ بجزع الخطوات التي اتخذتها السلطات الفعلية في طرابلس لتقييد الحريات السياسية والمدنية، فضلا عن المنع المتكرر لممثلي الخاص وفريقه في عدة مناسبات من الوصول إلى غرب ليبيا. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر قيادة المؤتمر الوطني العام بمسؤولياته بموجب الفقرة 18 من قرار مجلس الأمن 2259 (2015) المتمثلة في التعاون بالكامل مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في ما تقوم به من أنشطة، بما في ذلك السماح للبعثة بالتفاعل الحر مع كافة المحاورين، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وكفالة تنقلهم بدون عراقيل ووصولهم إلى مقاصدهم دون تأخير. وقدرة موظفي الأمم المتحدة وأفرادها على التعامل بحرية مع جميع الجهات المعنية السياسية والأمنية دونما تهديد أو تخويف أمر أساسي للوفاء بالولاية التي عهد بها مجلس الأمن إلى البعثة.

٩٨- وينص الاتفاق السياسي الليبي على خريطة طريق لها مقومات البقاء لوضع حد للنزاع في ليبيا وتيسير الانتقال الديمقراطي في البلد. وستوقف أمور كثيرة على تنفيذ هذا الاتفاق، فضلا عن حسن نية جميع الأطراف المعنية والتزامها بتيسير نقل السلطة بصورة سلمية. ويؤدي مدى استطاعة حكومة الوفاق الوطني أن تمارس سلطتها

التنفيذية بفعالية انطلاقاً من العاصمة الليبية، طرابلس، بدعم من المؤسسات الحكومية الرئيسية الأخرى، دوراً حاسماً في تحديد مدى نجاح السلطات الليبية في معالجة الأولويات الرئيسية الأخرى، بما في ذلك الحالة في بنغازي والتهديد الذي يشكله تنظيم داعش وجماعات إرهابية أخرى.

٩٩- وتطرح الظروف السياسية والأمنية السائدة على أرض الواقع عدداً من الصعوبات للبعثة عند إنجاز عملها. وكلية ثقة بأن ممثلي الخاص وموظفيه سيواصلون بحث نهج خلاقة ومبتكرة إزاء توفير الدعم اللازم.

١٠٠- وفي ظل هذه الخلفية وردا على طلب البعثة بدء التحضيرات لإعادة إنشائها في طرابلس، قام مقر الأمم المتحدة، بقيادة إدارة الشؤون السياسية، بإيفاد بعثة لتقييم الاحتياجات إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في الفترة من 11 إلى 16 كانون الثاني/يناير. ومن الأهمية بمكان أن تكون البعثة قادرة على توفير الدعم الفوري إلى حكومة الوفاق الوطني فور إنشائها في طرابلس، إلا أن بعثة تقييم الاحتياجات قررت أن الحالة الأمنية هناك لا تزال غير مستقرة إلى حد كبير، لا سيما بالنظر إلى غياب سلطة مركزية في الوقت الراهن وما ينتج عن ذلك من ضعف الهياكل الأمنية. وبناء على ذلك، وكتدبير فوري، أوصت بعثة تقييم الاحتياجات بإيفاد فريق فني صغير، إلى جانب عناصر للدعم ووحدة للحراسة تابعة للأمم المتحدة. وتجرى حالياً الأعمال التحضيرية لتنفيذ هذه التدابير الموصى بها.

١٠١- وفي هذا السياق، ستواصل الأمم المتحدة جهودها المبذولة للمساعدة في تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي، وتظل على استعداد لدعم ومساعدة السلطات الليبية وفقاً لمبادئ تولى زمام المبادرة على الصعيد الوطني. وثمة حاجة إلى بذل جهود متضافرة لكفالة التنفيذ الكامل للاتفاق، ولتوسيع قاعدة الدعم. وتحقيقاً لهذه الغاية، أوصي بأن يحدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لمدة ثلاثة أشهر بوصفها بعثة سياسية خاصة ذات ولاية متكاملة في المجالات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 2238 (2015). فهذه الفترة كفيلة بأن تتيح للبعثة مواصلة تقديم المساعدة إلى

مجلس الرئاسة بفضل عملية إنشاء حكومة الوفاق الوطني، وصياغة خطة عملها وأولوياتها، ووضع الترتيبات الأمنية اللازمة لتيسير وجودها في ليبيا. وسوف يتيح تشكيل حكومة الوفاق الوطني فرصة أخرى للتعامل مع السلطات الليبية بشأن وضع رؤية استراتيجية شاملة للدعم المقدم من الأمم المتحدة في المرحلة اللاحقة من العملية الانتقالية.

١٠٢ - وأود أن أعرب عن تقديري لكل من الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، وجميع الدول الأعضاء التي رافقت هذه العملية وقدمت لها الدعم. وأخيراً، أود أن أعرب عن خالص امتناني لموظفي البعثة ومنظومة الأمم المتحدة على جهودهم الرامية إلى دعم عملية الانتقال في ليبيا، وأشيد بتمثلي الخاص، مارتن كوبلر، لما أبداه من قيادة ولما بذله من جهود دؤوبة بهدف مواصلة العملية السياسية وتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي.